

48956 - هل للرجل أن يمنع زوجته من الاعتكاف؟

السؤال

هل من حق زوجها منعها من الاعتكاف ؟ .

الإجابة المفصلة

لا يجوز للمرأة أن تعتكف إلا بإذن زوجها ، لأن اعتكافها في المسجد يفوت حق الزوج .

فإن أذن لها فله الرجوع في الإذن وإخراجها من الاعتكاف .

قال ابن قدامة (4/485) :

وَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا .
.. فَإِنْ أذِنَ الزَّوْجُ لَهَا ، ثُمَّ أَرَادَ إِخْرَاجَهَا مِنْهُ بَعْدَ شُرُوعِهَا فِيهِ ، فَلَهُ ذَلِكَ فِي التَّطَوُّعِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . .
فَإِنْ كَانَ مَا أذِنَ فِيهِ مَنذُورًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ ، وَيَجِبُ إِتْمَامُهُ ، فَيَصِيرُ كَالْحَجِّ إِذَا أَحْرَمْتَ بِهِ اه بتصرف .

وقد دلت السنة على جواز منع الرجل امرأته من الاعتكاف إلا بإذنه .

روى البخاري (2033) ومسلم (1173) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُغْتَكِفَهُ وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِبَائِهِ فَضْرِبَ أَرَادَ الْاِغْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخِبَائِهَا فَضْرِبَ وَأَمَرَ غَيْرُهَا مِنْ أَرْوَاحِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِبَائِهِ فَضْرِبَ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَجْرَ نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْبِيَةُ فَقَالَ الْبَرُّ تُرِدْنَ فَأَمَرَ بِخِبَائِهِ

فَقُوِّضَ وَتَرَكَ الِاعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اغْتَكَفَ فِي
الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ .

وفي رواية للبخاري : (فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ فَأَذِنَ
لَهَا , وَسَأَلَتْ حَفْصَةَ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا فَفَعَلَتْ) .

قال النووي :

(نَظَرَ فَإِذَا الْأَخْبِيَّةَ فَقَالَ : الْبِرُّ يُرَدُّ ؟
فَأَمَرَ بِخَبَائِهِ فَقُوِّضَ)

(قُوِّضَ) أَي : أُزِيلَ .

(الْبِرُّ) أَي : الطَّاعَةُ .

قَالَ الْقَاضِي : قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا
الْكَلَامَ إِتْكَارًا لِغُلَيْهِنَّ , وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَذِنَ لِبَعْضِهِنَّ فِي ذَلِكَ , كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ , قَالَ :
وَسَبَبَ إِتْكَارَهُ أَنَّهُ خَافَ أَنْ يَكُنَّ غَيْرَ مُخْلِصَاتٍ فِي الِاعْتِكَافِ ,
بَلْ أَرَدْنَ الْقُرْبَ مِنْهُ ; لِغَيْرَتِهِنَّ عَلَيْهِ , أَوْ لِغَيْرَتِهِ
عَلَيْهِنَّ , فَكَرِهَ مَلَازِمَتَهُنَّ الْمَسْجِدَ مَعَ أَنَّهُ يَجْمَعُ النَّاسَ
وَيَحْضُرُهُ الْأَعْرَابُ وَالْمُنَافِقُونَ , وَهُنَّ مُحْتَاجَاتٌ إِلَى الْخُرُوجِ
وَالدُّخُولِ لِمَا يَعْرِضُ لَهُنَّ , فَيَبْتَدِلْنَ بِذَلِكَ , أَوْ لِأَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَهُنَّ عِنْدَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ فِي
الْمَسْجِدِ فَصَارَ كَأَنَّهُ فِي مَنْزِلِهِ بِحُضُورِهِ مَعَ أَزْوَاجِهِ , وَذَهَبَ
الْمُهَمِّمُ مِنْ مَقْصُودِ الِاعْتِكَافِ , وَهُوَ التَّحَلِّيُّ عَنِ الْأَزْوَاجِ
وَمُتَعَلِّقَاتِ الدُّنْيَا وَشَبَهَ ذَلِكَ ; أَوْ لِأَنَّهُنَّ صَيِّفْنَ
الْمَسْجِدَ بِأَبْنِيَّتِهِنَّ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِصِحَّةِ إِعْتِكَافِ
النِّسَاءِ ; لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَذِنَ لَهُنَّ ,
وَإِنَّمَا مَنَعَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ لِغَارِضٍ , وَفِيهِ أَنْ لِلرَّجُلِ مَنَعَ
رَوْجَتَهُ مِنَ الِاعْتِكَافِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ , وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً ,
فَلَوْ أذِنَ لَهَا فَهَلْ لَهُ مَنَعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ ؟ فِيهِ خِلَافٌ

لِلْعُلَمَاءِ , فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَدَاوُدَ لَهُ مَنَعُهَا
وَإِخْرَاجُهُمَا مِنْ إِعْتِكَافِ التَّطَوُّعِ اهـ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَعَيْبُهُ : فِي الْحَدِيثِ إِنَّ
الْمَرْأَةَ لَا تَعْتَكِفُ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ زَوْجَهَا وَأَنَّهَا إِذَا
إِعْتَكَفَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا , وَإِنْ كَانَ
يَأْذِنُهُ فَلَهُ أَنْ يَزْجِعَ فَيَمْنَعَهَا . وَعَنْ أَهْلِ الرَّأْيِ إِذَا
أَذِنَ لَهَا الزَّوْجُ ثُمَّ مَنَعَهَا أَثِمَ بِذَلِكَ وَامْتَنَعَتْ , وَعَنْ
مَالِكٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ , وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ اهـ من
“فتح الباري” .